



مدى توافق مستوى الإفصاح في الشركات المملوكة للدولة الليبية مع توجيهات  
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)  
دراسة استطلاعية من وجهة نظر العاملين بالإدارة العامة للرقابة على الاستثمارات والمصارف  
بديوان المحاسبة الليبي

د. صالح أحمد مادي

أستاذ مساعد، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة الرقب، الخمس، ليبيا

[sagm975@gmail.com](mailto:sagm975@gmail.com)

د. عمر محمد الغرياني

أستاذ مساعد، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة الرقب، الخمس، ليبيا

[omelghariani@elmergib.edu.ly](mailto:omelghariani@elmergib.edu.ly)

تاريخ الاستلام: 2025/07/28، تاريخ القبول: 2025/08/25، تاريخ النشر: 2025/10/01

## الكلمات المفتاحية

الإفصاح، الشركات المملوكة، حوكمة الشركات.

## الملخص

استهدفت هذه الدراسة معرفة مدى توافق مستوى الإفصاح في الشركات المملوكة للدولة الليبية مع توجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وتقييم مدى التزام هذه الشركات بمعايير الإفصاح والشفافية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وذلك من خلال استطلاع آراء العاملين بالإدارة العامة للرقابة على الاستثمارات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي باعتبارهم الجهة المعنية بموضوع الدراسة، والبالغ عددهم (40) موظف، وتم توزيع عليهم استمارات استبيان بالكامل، حيث تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات التي جمعت من الاستبيانات التي تم الحصول عليها وعددها (37) استبانة، والتي تحتوي على مجموعة من المؤشرات المرجعية لقياس مدى توافق مستوى الإفصاح في الشركات المملوكة للدولة الليبية مع مبدأ الإفصاح والشفافية التوجيهي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات المملوكة للدولة، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أنَّ هناك توافقاً إيجابياً في مستوى الإفصاح مع توجيهات المنظمة، حيث أشارت إلى وجود التزام جيد بالإفصاح عن الأهداف والنتائج المالية، بينما كانت هناك مجالات تحتاج إلى تحسين مثل الإفصاح عن المخاطر والإفصاح عن المكافآت، كما أكدت على أهمية تعزيز الشفافية لتحسين الثقة في السوق، وأهم ما أوصت به هذه الدراسة ضرورة تعزيز معايير الإفصاح، وتبني أدلة حوكمة تلبي أفضل الممارسات، وإجراء دراسات تقييمية بشكل دوري.

**The extent to which disclosure levels in Libyan-owned companies comply with OECD guidelines: a study on the perspective of the employees of the General Administration for Investment and Banking Control at the Libyan Audit Bureau**

Dr. Omar Mohamed Elghariani  
Assistant Professor  
Department of Accounting  
College of Economics  
Elmergib University  
[omelghariani@elmergib.edu.ly](mailto:omelghariani@elmergib.edu.ly)

Dr. Saleh Ahmed Madei  
Assistant Professor,  
Department of Accounting,  
College of Economics,  
Elmergib University  
[sagm975@gmail.com](mailto:sagm975@gmail.com)

## Abstract

*This study aimed to determine the extent to which the level of disclosure in Libyan-owned companies is consistent with the guidelines of the Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), and to evaluate the extent to which these companies adhere to the standards of disclosure and transparency. Adopting a descriptive approach, the study used a questionnaire to obtain the perspectives of forty employees in the Libyan Audit Bureau's General Administration for Investment and Banking Control. The statistical program (SPSS) was used to analyze the data collected from the 37 questionnaires received, which contained a set of reference indicators to measure the extent to which the level of disclosure in Libyan-owned companies is consistent with the principle of disclosure and transparency guidelines of the Organization for Economic Co-operation and Development on the governance of state-owned companies. This study reached several findings, the most important of which is that there is a positive alignment in the level of disclosure with the OECD's directives, indicating good commitment to disclosing financial objectives and results. However, there were areas that needed improvement such as risk disclosure and reward disclosure. The study also emphasized the importance of enhancing transparency to enhance confidence in the market. Finally, the study put forward important recommendations that include the need to strengthen disclosure standards, adopting governance guidelines that meet best practices, and conducting periodic evaluation studies.*

## Keywords

**Disclosure, owned companies, corporate governance.**

على فرص متكافئة بين الشركات المملوكة للدولة والشركات الخاصة في السوق المحلي والدولي، لضمان إسهامها الإيجابي في كفاءة الاقتصاد وقدرته التنافسية. وعليه فإنَّ الحوكمة للشركات المملوكة للدولة أمر أساسي، وينبغي أن تلتزم هذه الشركات بأعلى معايير الإفصاح والشفافية وأن تخضع لنفس معايير المحاسبة والإفصاح والامتثال والمراجعة العالية الجودة التي تخضع لها الشركات المدرجة.

وفي هذه الدراسة تم بناء مؤشرات مرجعية لقياس مستوى الإفصاح في الشركات المملوكة للبيبة، حيث كان المرجع الأساس لبناء هذه المؤشرات هو توجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات المملوكة للدولة المتعلقة بمبدأ الإفصاح والشفافية الصادرة عن (Organization of Economic Cooperation and Development, OECD) سنة 2015م، وتم استقصاء العاملين بالإدارة العامة للرقابة على الاستثمارات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي باعتبارهم الجهة المعنية بمراجعة الشركات المملوكة للبيبة، وذلك حسب التعريف

## 1. الإطار العام للدراسة:

## 1.1 المقدمة:

تُعد الشركات المملوكة للدولة مرفق هام لتقدم الخدمات الأساسية التي تؤثر على الحياة اليومية للمواطنين في العديد من البلدان ولا سيما ليبيا، وهي أيضاً جهات فاعلة وبارزة في دعم النمو الاقتصادي سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وفي العديد من الاقتصادات الناشئة تمثل الشركات المملوكة للدولة جزءاً لا يُستهان به من الناتج المحلي الإجمالي والعمالة، فهي غالباً ما تكون مسيطرة على المرافق العامة أو البنية التحتية مثل الطاقة والنقل والاتصالات، وغيرها من المرافق التي يعد أدائها ذو أهمية كبيرة للشرائح الواسعة من السكان وقطاع الأعمال، والذي يمكن أن يعزز أو يعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتواجه الشركات المملوكة للدولة بعض التحديات بشأن الحوكمة، والناجمة عن ممارسة ملكيتها من قبل مسؤولين حكوميين نيابة عن الجمهور العام، الأمر الذي يُجتم ضرورة ضمان عملها في بيئة تنافسية منظمة وسليمة بشأن الحفاظ

ما مدى توافق مستوى الإفصاح في الشركات المملوكة للدولة الليبية مع مبدأ الإفصاح والشفافية التوجيهي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؟

### 3.1 أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في معرفة مدى توافق الإفصاح في الشركات المملوكة للدولة الليبية مع توجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولتحقيق هذا الهدف تم صياغة الأهداف الفرعية التالية:

- أ. حث الشركات المملوكة على ضرورة تقديم معلومات دقيقة وكاملة حول الأهداف والنتائج المالية والتشغيلية.
- ب. التأكيد على تبني الشركات المملوكة آليات لضمان مساءلة الإدارة أمام المساهمين وأصحاب المصلحة.
- ج. تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة للشركات المملوكة من خلال وضع سياسات وإجراءات واضحة للإفصاح.

### 4.1 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة في كونها ستساهم في الوقوف على أوجه الضعف والقصور فيما يتعلق بمستوى الإفصاح والشفافية في الشركات المملوكة للدولة الليبية، وبالتالي المساهمة في تحسين جودة المعلومات المفصّل عنها في هذه الشركات، والذي حتماً سيدعم عملية اتخاذ القرارات الرشيدة على مختلف المستويات، وخاصةً في وقتنا الحالي وما نشهده من التطورات الاقتصادية المتسارعة في كافة الأصعدة، وصعوبة ما تعانيه الشركات المملوكة للدولة الليبية من ظروف اقتصادية وسياسية.

### 5.1 فرضية الدراسة:

تتمثل فرضية الدراسة في الآتي:

يوجد توافق في مستوى الإفصاح في الشركات المملوكة للدولة الليبية مع مبدأ الإفصاح والشفافية التوجيهي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الذي ورد في قانون رقم (19) لسنة 2013 في شأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة، بأنّ الشركات المملوكة هي كل شركة تمتلك الدولية الليبية 25% من رأسمالها فما فوق.

### 2.1 مشكلة الدراسة:

تعاني جُل الحكومات من تحديات تتعلق بممارسات الشركات المملوكة للدولة، والناجمة عن هيمنتها على قطاعات كبيرة وهامة، نظراً لما لها من دور اقتصادي واجتماعي وسياسي أيضاً، وحيث أنّ الإفصاح يُعد ركيزة أساسية في نظم الحوكمة والذي يعكس مدى اتباع الشركات لأفضل الممارسات، ونظراً لارتفاع مستويات الفساد في الشركات المملوكة للدولة الليبية وفقاً لما تضمنته تقارير الجهات الرقابية العليا في السنوات الأخيرة، والانقسام السياسي المستمر في البلاد الذي أدى إلى انقسام المؤسسات المرتبطة بالسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، مما خلق بيئة ملائمة لممارسات الفساد، وزيادة الإنفاق العام دون تحسين في حجم وجودة الخدمات المقدمة، وضعف أدوات الرقابة والحوكمة.

وعلاوة على ذلك، لم يلقى موضوع الإفصاح في الشركات المملوكة للدولة في البيئة الليبية بالاهتمام الكافي في الأوساط الأكاديمية، فقد ركزت الدراسات في هذا السياق على الشركات المدرجة، ومن أبرزها دراسة السويح، وأحمد (2016)، التي هدفت إلى قياس مدى احتواء التشريعات الليبية لمتطلبات الإفصاح والشفافية المنصوص عليها في مبادئ الحوكمة للشركات المدرجة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود فجوة في التشريع الليبي في الوفاء بهذه المتطلبات. وبالتالي جاءت هذه الدراسة لقياس مدى التزام الشركات المملوكة للدولة الليبية بأفضل الممارسات في الإفصاح والشفافية حسب التوجيهات الصادرة عن (OECD)، وعليه تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

استخدمت هذه الدراسة استبياناً يتضمن (107) سؤالاً حول مبادئ الحوكمة. ومن أبرز نتائج هذه الدراسة بشكل عام هو هناك ضعف في تشريعات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح وتنظيم المعاملات المرتبطة بالأطراف ذوي العلاقة، وخاصة في تشريعات قطر وعمان هناك فجوات فيما يتعلق بالإفصاح، وأيضاً هناك اختلافات في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيما يتعلق بتأطير عملية الإفصاح. وأهم ما أوصت به هذه الدراسة هو ضرورة وجود الأغلبية من غير التنفيذيين في مجالس الإدارة وتحسين معايير الإفصاح.

### 2.9.1 دراسة Vitolla, Filippo et al

(2009): هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العوامل التي يمكن أن تؤثر على مستوى الإفصاح عن حوكمة الشركات ضمن التقارير المتكاملة، والتي أجريت على عينة من (73) شركة دولية، وأظهرت النتائج أن هناك مستوى متوسطاً إلى منخفضاً من الإفصاح عن حوكمة الشركات ضمن التقارير المتكاملة، وأيضاً هناك تأثيراً إيجابياً لحجم الشركة، وريحتها، وجودة التدقيق، ومن المرجح أن تنتج الشركات الكبيرة معلومات أكثر، كما تتحمل تكاليف أقل بفضل وفورات الحجم، علاوة على ذلك تخضع هذه الشركات لضغوط أكبر؛ مما يفسر التأثير الإيجابي لحجم الشركة على مستوى الإفصاح عن حوكمة الشركات. أمّا بالنسبة للشركات المرحية فإنها ستكون أكثر اهتماماً بنشر المعلومات من أجل تعزيز صورة إيجابية عن أدائها، كما قد تختار الشركات المرحية نشر معلومات عالية الجودة لتمييز نفسها عن الشركات الأقل نجاحاً، مما يفسر التأثير الإيجابي لربحية الشركة على مستوى الإفصاح عن حوكمة الشركات.

### 3.9.1 دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

(OECD, 2010): تعد هذه الدراسة امتداداً لدراسة المنظمة التي أجريت في سنة 2005، حيث استخدمت

### 6.1 حدود الدراسة:

أ. الحدود المكانية: جُمعت البيانات من خلال استقصاء العاملين بالإدارة العامة للرقابة على الاستثمارات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي باعتبارهم الجهة المعنية بمراجعة الشركات المملوكة للدولة الليبية.

ب. الحدود الموضوعية: تنحصر هذه الدراسة في متطلبات المبدأ التوجيهي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حكومة الشركات المتعلقة بالإفصاح والشفافية، والتي تسري على الشركات المملوكة للدولة الليبية، ولن تعرض هذه الدراسة لأي مبادئ أخرى.

### 7.1 منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي لبناء إطار علمي لأبعاد مشكلة الدراسة وأهدافها، وذلك بالاعتماد على ما ورد في الأدب، والدراسات السابقة، والمبادئ والتوجيهات المرتبطة بموضوع الدراسة، وأيضاً اعتمد الجانب العملي على أسلوب الاستبانة في جمع البيانات، ومن تم تحليلها من خلال البرامج الاحصائية المعدة لهذا الغرض للحصول على النتائج.

### 8.1 مجتمع الدراسة:

انتهجت هذه الدراسة أسلوب الدراسة المسحية على مجتمع الدراسة والمتمثل في العاملين بالإدارة العامة للرقابة على الاستثمارات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي باعتبارهم الجهة المعنية بموضوع الدراسة، والبالغ عددهم (40) موظف، وتم توزيع عليهم استبيان استبيان بالكامل.

### 9.1 الدراسات السابقة:

#### 1.9.1 دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

(OECD, 2005): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى استيفاء التشريعات في مجموعة من بلدان الشرق الأوسط والمتمثلة في الجزائر والمغرب وتونس ومصر والأردن والكويت والبحرين وعمان وقطر والإمارات، لمتطلبات مبادئ حوكمة الشركات وفق توجيهات المنظمة، حيث

**6.9.1 دراسة السويح، وأحمد (2016):** هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى احتواء التشريعات الليبية لمتطلبات الإفصاح والشفافية التي توجبها مبادئ الحوكمة، حيث استخدمت مؤشر للقياس مستمد من دراسات سابقة للمنظمة عن دول الخليج (2005، 2010)، حيث تم استيفاء الإجابات المطلوبة في هذه الدراسة للحصول على النتائج من خلال مجموعة من التشريعات الليبية ذات العلاقة بحوكمة الشركات والتي تسري على الشركات المدرجة، واستخدمت المنهج المقارن لقراءة وفهم النتائج وذلك من خلال المقارنة مع نتائج دراسة Baydoun, et al, (2013) على دول الخليج، وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة هو وجود فجوة في التشريع الليبي في الوفاء بمتطلبات الإفصاح والشفافية التي تضمنتها مبادئ الحوكمة، وخاصة فيما يتعلق بالمراجعة، وأيضاً تشير النتائج إلى أنَّ التشريعات الليبية تغطي بمستوى متوسط مع دول الخليج بالنسبة للإفصاح.

**7.9.1 دراسة Baraibar-Diez, et al (2016):** هذه الدراسة سلطت الضوء على قصور قوانين الشفافية في (24) دولة أوروبية، مشيرة إلى أنَّ الشفافية تتجاوز مجرد الإفصاح؛ إي بمعنى يتجاوز الأمر تقديم المعلومات التي تفرضها التوصيات أو القواعد أو التوجيهات لكل قانون، بل من هو المسئول بالتوصيل ولمن وكيف يجب توصيل تلك المعلومات، حيث وصفت هذه الدراسة أنَّ أصحاب المصالح هم أحد أهم نقاط ضعف قوانين الحوكمة الأوروبية، وبالتالي اقترحت تحسين قنوات التواصل وإشراك أصحاب المصالح في تطوير القوانين لتعزيز مستوى الشفافية.

**8.9.1 دراسة Federico Alvino et al (2019):** هدف هذه الدراسة إلى دراسة محددات الإفصاح الطوعي من خلال تحليل تأثير متغيرات الحوكمة المؤسسية على كمية الإفصاح الطوعي المقدم من الشركات

نفس المنهجية، مع تعديل في الدول التي تمت عليها الدراسة وهي الجزائر والمغرب وتونس ومصر والسعودية والإمارات وسوريا. وأظهرت نتائج هذه الدراسة أنَّ هُناك تطوراً ملحوظاً في معايير الإفصاح، حيث تطالب معظم الدول الشركات بتقارير دورية، ومراجعة التوصيات والممارسات المثلى للحوكمة، كما أوضحت أنَّ هُناك بعض المتطلبات المتعلقة بالجانب التعليمي وخبرة أعضاء مجلس الإدارة والمدراء، والبيانات المستقبلية، وعوامل المخاطرة لم تغطي بالتغطية الكافية في التشريعات.

**4.9.1 دراسة Stefanescu (2011):** هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح والشفافية في تشريعات الحوكمة بالدول الأوروبية، واستخدمت هذه الدراسة منهجاً مقارناً، حيث قامت بمقارنة نتائج قياس مستوى الإفصاح والشفافية في تشريعات الحوكمة بالدول الأوروبية مع نتائج الدراسات السابقة، واقترحت هذه الدراسة مقياساً جديداً لمقارنة نتائجها مع نتائج تلك الدراسات، حيث أظهرت النتائج أنَّ هُناك تبايناً مع بعض الدراسات، ولكنها اتفقت أنَّ مشاركة مؤسسات متنوعة اقتصادياً في إعداد قوانين الحوكمة تعزز الشفافية.

**5.9.1 دراسة Baydoun, et al (2013):** هدفت هذه الدراسة إلى تحديد انعكاسات مبادئ الحوكمة في تشريعات دول الخليج، حيث اعتمدت على نفس الاستبيان التي استخدمته المنظمة في دراساتها التي تمت في 2005، 2010، وأهم ما توصلت إليه أنَّ هُناك ضعف في حوكمة الشركات وأنظمة المحاسبة والإفصاح في هذه الدول، بالإضافة إلى عدم وجود هيئات محلية لوضع معايير محاسبية لكل دولة، وأيضاً ذكرت هذه الدراسة أنَّه لا يوجد متطلبات للإفصاح عن هيكل الملكية للشركات باستثناء عمان، وأهم ما أوصت به هذه الدراسة هو ضرورة اعتماد ممارسات مثلى لتعزيز الشفافية وحوكمة الشركات في هذه الدول.

بالإضافة إلى توقع المخاطر، مما سيوفر دقة أكبر في إدارة المخاطر في الحوكمة المؤسسية، أي أنه في المدى القصير تحتاج الشركات إلى دمج الميزات المالية وغير المالية لتوقع المخاطر، بينما في المدى الطويل يجب أن تركز الشركات على توقع المخاطر المالية.

### 11.9.1 دراسة Kátia, Lemos et al

(2022): هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الإفصاح عن حوكمة الشركات في الشركات المدرجة في يورونكست لشبونة في عام 2020، ولتحقيق هذا الهدف تم بناء مؤشر إفصاح يتكون من (51) عنصراً لكل شركة في العينة استناداً إلى توصيات هيئة سوق المال، تم جرى تحليلاً لمحتوى تقارير حوكمة الشركات، والتقارير السنوية، وكذلك الحسابات السنوية الموحدة، لعينة تضم 32 شركة مدرجة في يورونكست لشبونة حتى 31 ديسمبر 2020. وتم اعتبار الإفصاح المتعلق بمجلس الإدارة، ولجنة التدقيق، والمراجع الخارجي، والمراجع القانوني فقط، وكشف تحليل مؤشر الإفصاح أنه في المتوسط تلتزم الشركات المدرجة في يورونكست لشبونة بمعظم توصيات الهيئة، وعند تحليل المعلومات المعلنة من قبل كل فئة مدروسة في مؤشر الإفصاح (باستخدام مؤشرات فرعية)، تم التوصل إلى أن المعلومات الأكثر إفصاحاً كانت تتعلق بالمراجع القانوني حيث أعلنت عنها جميع الشركات في العينة، وكانت أقل المعلومات إفصاحاً تتعلق بلجنة التدقيق وهو ما يمكن تفسيره بحقيقة أن (7) شركات فقط في العينة لديها هذه اللجنة، وفيما يتعلق بمجلس الإدارة والمراجع الخارجي كانت متوسطات الإفصاح أيضاً مرتفعة نسبياً، مما يفسر القيمة المتوسطة العالية لمؤشر الإفصاح العام.

### 12.9.1 دراسة Manh Dung & Hong

(2023): هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في العلاقة بين مستوى الإفصاح عن حوكمة الشركات

عن مؤشرات الأداء المالي الرئيسية (KFPIs)، التي تصدرها الشركات والمتمثلة في تركيز الملكية، استقلالية المجلس، ازدواجية الأدوار، اجتماعات المجلس وحجم المجلس. وتفترض هذه الدراسة وجود علاقة مع الإفصاح الطوعي لكل متغير تم تحليله، واستخدمت نموذج الانحدار الخطي العادي (OLS)، وتم إجراء الدراسة على عينة من الشركات الإيطالية غير المالية المدرجة، وأهم ما توصلت إليه من النتائج هو وجود علاقة إيجابية بين استقلالية المجلس وازدواجية الأدوار وكمية الإفصاح الطوعي، بالإضافة إلى وجود ارتباط سلبي بين تركيز الملكية والإفصاح الطوعي.

### 9.9.1 دراسة جناني، وبراق (2020): هدفت هذه

الدراسة إلى استكشاف مدى توفر مقومات تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات وتأثيرها على الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال تجربة الجزائر في هذا المجال، وتحليل العلاقة بين الإفصاح وجودة التقارير المالية، واستندت الدراسة إلى استبيان تم توزيعه على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، وأهم ما توصلت إليه هو أن هناك مقومات متوفرة لتطبيق قواعد الحوكمة، لكن هناك حاجة ملحة لتطويرها ومتابعة المستجدات، مع ضرورة إيجاد بيئة ملائمة لدعم هذه القواعد، كما أكدت الدراسة على أهمية وجود أسواق مالية نشطة لتعزيز تطبيق الحوكمة وتحقيق الإفصاح المحاسبي الفعّال.

### 10.9.1 دراسة Jiayu Feng, Minhao

(Qiu 2022): هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واستنتاج كيفية تحسين دقة توقع المخاطر لمتغيرات الحوكمة المؤسسية لتمكين الشركات الأسترالية من التطور بسلاسة وكفاءة مع مصالح متوازنة، كما تضمنت تحليلاً محدداً لتوقع المخاطر في هذه المبادئ، مع استخدام البيانات لتحليل كيفية تأثير الميزات المالية وغير المالية على نتائج التوقعات، وأهم ما توصلت إليه أن الخصائص غير المالية يجب أن تُفحص



الإفصاح الطوعي من خلال تحليل تأثير متغيرات الحوكمة المؤسسية على كمية الإفصاح الطوعي المقدم من الشركات. وفي البيئة الليبية اهتمت دراسة السويح، وأحمد (2016)، بقياس مدى احتواء التشريعات الليبية لمتطلبات الإفصاح والشفافية التي توجبها مبادئ الحوكمة، حيث استخدمت مؤشر للقياس مستمد من دراسات سابقة للمنظمة عن دول الخليج (2005، 2010)، وبالتالي فإن ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث السياق الجغرافي هو تركيز الدراسة الحالية على الشركات المملوكة للدولة الليبية، بينما تركز الدراسات السابقة على دول مختلفة مثل دول الخليج، أوروبا، والشرق الأوسط، فيما عدا دراسة السويح، وأحمد، التي أجريت في البيئة الليبية. ومن حيث المبدأ المدروس تهدف الدراسة الحالية إلى تقييم مدى توافق مستوى الإفصاح في الشركات المملوكة للدولة الليبية مع مبدأ الإفصاح والشفافية وفقاً لتوجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في حين تناولت الدراسات السابقة الإفصاح في الشركات المدرجة، وأيضاً تناولت موضوعات متنوعة تتعلق بمعايير الحوكمة والإفصاح بشكل عام.

## 2. البعد المفاهيمي للإفصاح:

الإفصاح في المحاسبة هو إظهار التقارير المالية لجميع المعلومات التي تهم كل الأطراف الخارجية للمؤسسة وتوصيلها لها لاتخاذ قراراتها الرشيدة.

## 1.2 مفهوم الإفصاح المحاسبي:

عرف البعض الإفصاح بأنه عرض للمعلومات المهمة لكل المستفيدين سواء كانوا المستثمرين، أو الدائنين، أو غيرهم من الأطراف الأخرى بطريقة تسمح لهم بالتنبؤ بمقدرة المؤسسة على تحقيق أرباح مستقبلية وسداد التزاماتها (خضر، 2008)، ويرى آخرون أن الإفصاح هو إظهار المعلومات المحاسبية بطرق وأساليب مناسبة تساعد كل المستفيدين بالتنبؤ بالمخاطر (يوسف، 2008)، ويتفق هذان التعريفان مع ما أشار إليه (حنان، 2001) الذي عرف الإفصاح

(CGD) وجوده التقارير السنوية في سياق فيتنام، وتم تطوير مراجعة الأدبيات من قاعدة بيانات Scopus من 2002 إلى 2022، مما يوفر أدلة شاملة على التأثيرات المختلطة لمستوى (CGD) على جودة التقارير السنوية، وتم تطبيق نموذج الانحدار الانتقالي (PSTR) لاختبار العلاقة لـ (356) شركة مدرجة في فيتنام من 2017 إلى 2022، وأهم ما توصلت إليه من نتائج هو وجود علاقة غير خطية بين المتغيرين المختبرين، بالإضافة إلى ذلك تزداد جودة التقارير السنوية بشكل إيجابي عندما يتجاوز مستوى (CGD)، لذا فإن الشركات المدرجة التي لديها مستوى مرتفع من (CGD) لديها حافز لإعداد تقارير سنوية عالية الجودة.

## 13.9.1 موقع الدراسة الحالية بين الدراسات السابقة:

يتمثل هدف الدراسة الحالية في دراسة وتحليل مدى توافق مستوى الإفصاح في الشركات المملوكة للدولة الليبية مع مبدأ الإفصاح والشفافية وفقاً لتوجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ولتحقيق هذا الهدف تم بناء مؤشرات مرجعة اعتمدت بشكل رئيس على ما ورد في توجيهات المنظمة فيما يتعلق بمبدأ الإفصاح.

وعليه فإن موقع الدراسة الحالية بين الدراسات السابقة يتمثل في أن بعض الدراسات قد اهتمت بدراسة مدى استيفاء التشريعات في مجموعة من بلدان الشرق الأوسط لمتطلبات مبادئ حوكمة الشركات وفق توجيهات المنظمة فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية، وأعتمد البعض الآخر بما قدمته الدراسات السابقة لقياس مستوى الإفصاح والشفافية في تشريعات الحوكمة بالدول الأوروبية، وأهتم آخرون بدراسة مدى القصور في قوانين الشفافية في بعض الدول الأوروبية، في حين درس آخرون العوامل التي يمكن أن تؤثر على مستوى الإفصاح عن حوكمة الشركات ضمن التقارير المتكاملة، أو دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح عن حوكمة الشركات وجودة التقارير السنوية، أو دراسة محددات

النمو العام لاقتصادات والشركات (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2019).

ومما سبق يمكن تحديد مفهوم الإفصاح بأنه تقديم المعلومات المهمة للمستفيدين مثل المستثمرين والدائنين، مما يساعدهم في التنبؤ بقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح وسداد الالتزامات، ويشمل الإفصاح أيضاً عرض المعلومات المحاسبية بطرق واضحة وغير مضللة، والتي تؤثر على قرارات متخذ القرار، ويُعتبر الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب أساساً لتخصيص رأس المال بفعالية وضمان حماية حقوق المستثمرين، مما يعزز الثقة والشفافية في الأسواق، كما يُساهم الإفصاح الجيد في تقليل تكلفة رأس المال وجذب الاستثمارات.

## 2.2 أنواع الإفصاح المحاسبي:

يعتبر الإفصاح المحاسبي من المواضيع المثيرة للجدل في المجال المهني، فضلاً عن مستخدمي القوائم المالية، وتتنوع أنواعه كما يلي: (حسن، 2002؛ أمين، 2011؛ العيسوي وآخرون، 2008)

أ. الإفصاح الكافي: يشير إلى الحد الأدنى من المعلومات اللازمة لجعل التقارير المالية غير مضللة، ويتضمن المعلومات المالية الأساسية المطلوبة من قبل المستخدمين.

ب. الإفصاح العادل: يهدف إلى تحقيق توازن في تلبية احتياجات جميع الأطراف المعنية، ويتطلب معاملة متساوية بين مستخدمي المعلومات المالية.

ج. الإفصاح الشامل: يتضمن تقديم كافة المعلومات الملائمة التي قد تؤثر على سلوك مستخدمي التقارير المالية، مع تجنب الإفراط في المعلومات التي قد تؤدي إلى إخفاء معلومات هامة.

د. الإفصاح الإلزامي: يتم وفقاً لما تنص عليه القوانين المختصة، رغم أن هذه القوانين قد لا تعطي أهمية كافية لبعض المعلومات المهمة.

الحاسبي بأنه تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد. وأيضاً عُرف الإفصاح بأنه إظهار كل المعلومات في التقارير المالية بلغة مفهومة دون تضليل، والتي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالمؤسسة الاقتصادية، (الحياي، 1996)، ويتفق هذا التعريف مع تعريف (الشيرازي، 1990)، الذي عرف الإفصاح المحاسبي على أنه شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.

ويرى (Barth et al, 2013) إن الإفصاح عن المعلومات الدقيقة وذات الصلة وفي الوقت المناسب يعد القاعدة الأساسية للتخصيص الفعال لرأس المال، وضمان حماية حقوق المستثمرين، ويجذب المستثمرين المحليين والأجانب من خلال خلق بيئة من الثقة والشفافية والمساءلة، ويزيد من ثقة المستثمرين، ويعزز هذا الرأي ما أشار إليه (Leuz and Wysocki, 2016) وهو إن الإفصاح الأفضل يقلل من تكلفة رأس المال ويجذب الاستثمار في الأسهم، وإن القدرة التنافسية في السوق تتطلب إفصاح موثوق به.

ويسعى صانعو السياسات والشركات إلى ضمان الإفصاح الكامل والدقيق، وزيادة مشاركة المساهمين من خلال تعزيز حماية حقوق المستثمرين الأقلية، وتحديد المزيج الأمثل من التشريعات والمدونات الطوعية وفقاً للسمات الفريدة لكل اقتصاد، وبالإضافة إلى جهود صانعي السياسات يمكن للشركات اتخاذ خطوات فورية لتحسين ممارسات الإفصاح لجذب المستثمرين، ومن الضروري تحديث المواقع الإلكترونية للشركات بانتظام وتوفير المزيد من التقارير على الإنترنت باللغة الإنجليزية، بما في ذلك تقارير حوكمة الشركات، ويمكن أن تؤدي هذه الجهود إلى تعزيز ثقة المستثمرين، مما يساهم في



## 4.2 الإفصاح والشفافية في الشركات المملوكة للدولة:

وفقاً لمبدأ الإفصاح والشفافية الذي جاء ضمن توجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، أنه يجب على الشركات المملوكة للدولة الالتزام بأعلى معايير الشفافية، وتكون خاضعة لنفس معايير المحاسبة والإفصاح والمراجعة التي تخضع لها الشركات المدرجة في البورصة. وما يلي هو أهم النقاط التي يركز عليها هذا المبدأ: ( OECD, 2015)

أولاً: الالتزامات الأساسية: يتعين على الشركات المملوكة للدولة تقديم معلومات مالية وغير مالية هامة تتماشى مع معايير الإفصاح الدولية، وذلك يتضمن:

أ. بيان أهداف الشركة: إصدار بيان واضح للجمهور حول أهداف الشركة ومدى تحقيقها.

ب. النتائج المالية: تقديم النتائج المالية والتشغيلية، بما في ذلك التكاليف والتمويل المتعلقة بأهداف السياسة العامة.

ج. هيكل الحوكمة: توضيح هيكل الحوكمة والملكية، بما في ذلك سياسات حوكمة الشركات.

د. مكافآت المسؤولين: الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين.

هـ. مؤهلات الأعضاء: توضيح مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة وعملية اختيارهم.

و. إدارة المخاطر: تحديد المخاطر الكبيرة والإجراءات المتخذة لإدارتها.

ز. المساعدات المالية: الإفصاح عن أي مساعدة مالية أو ضمانات حصلت عليها الشركة من الدولة.

ح. العمليات الكبيرة: توضيح أي عمليات كبيرة بين الدولة والهيئات ذات الصلة.

ط. مسائل الموظفين: معالجة أي مسائل متعلقة بالموظفين وأصحاب المصالح.

هـ. الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): يشمل الإفصاح عن المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات، مثل التنبؤات المالية ومصادر التمويل.

و. الإفصاح الملائم: وهو الذي يتناسب مع احتياجات مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعتها.

ز. الإفصاح الوقائي: يهدف إلى ضمان أن التقارير المالية غير مضللة لأصحاب الشأن، ويعمل على حماية المجتمع المالي، خاصة المستثمرين العاديين.

والجدير بالذكر تستخدم الشركات الإفصاح الطوعي لزيادة استجابتها تجاه أصحاب المصلحة، من خلال التواصل حول أنشطتها والأداء المحقق، ويُعتبر الإفصاح الطوعي مفيداً في تقليل عدم التماثل في المعلومات بين الأطراف المعنية، وله تأثير غير قابل للإغفال على أداء الشركات ( Healy & Palepu, 2001; Zattoni et al, 2017; Bushman & Smith, 2001).

## 3.2 المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي:

يرتكز الإفصاح في التقارير المالية المنشورة على المقومات الأساسية التالية (زوينة، 2007؛ عبد الجليل، والحيالي 2010):

أ. تحديد المستخدم المستهدف: يجب مراعاة أن البيانات المالية لا يمكن أن تلي جميع احتياجات المستخدمين.

ب. تحديد الأغراض: ينبغي تحديد الأهداف التي ستستخدم من أجلها المعلومات المالية.

ج. تحديد طبيعة ونوع المعلومات: يجب تحديد المعلومات المالية التي يجب الإفصاح عنها.

د. تحديد أساليب الإفصاح: ينبغي تحديد الطرق والأساليب المناسبة للإفصاح عن المعلومات المالية.

هـ. توقيت الإفصاح: يجب مراعاة التوقيت المناسب للإفصاح عن المعلومات المالية.

استمارة الاستبيان على العاملين بالإدارة العامة للرقابة على الاستثمارات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي، وبعد فترة زمنية تم الحصول على عدد (37) استمارة استبيان من الاستثمارات الموزعة، والجدول رقم (1) يبين عدد نسخ استمارات الاستبيان الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها.

جدول رقم (1) عدد نسخ استمارات الاستبيان الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها

عدد النسخ الموزعة	عدد النسخ المسترجعة	نسبة النسخ المسترجعة %
40	37	92.5

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أنَّ نسبة المسترجع الكلية 92.5% من جميع استمارات الاستبيان الموزعة وهي نسبة كبيرة تدل على مدى إدراك المجتمع للدراسة.

### 2.3 ترميز البيانات:

بعد تجميع استمارات الاستبيان استخدمت الطريقة الرقمية في ترميز البيانات حيث تم ترميز الإجابات كما بالجدول التالي رقم (2):

جدول رقم (2) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس

الخماسي

الإجابة	لا يتوافق على الإطلاق	لا يتوافق	متوافق	متوافق بدرجة كبيرة	يتوافق
الدرجة	1	2	3	4	5

من خلال الجدول رقم (2) يكون متوسط درجة التوافق (3)، فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد معنويًا عن (3) فيدل على ارتفاع درجة التوافق، أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنويًا عن (3) فيدل على انخفاض درجة التوافق، في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا تختلف معنويًا عن (3)

ثانيًا: المراجعة الخارجية: يجب أن تخضع البيانات المالية السنوية لمراجعة مستقلة وفقًا لمعايير عالية الجودة، ولا تعوض إجراءات الرقابة الحكومية عن هذه المراجعة.

### 3. الدراسة العملية:

#### 1.3 جمع البيانات:

##### 1.1.3 تصميم استمارة الاستبيان:

صممت مؤشرات استمارة الاستبيان بعد الاطلاع على الدراسات السابقة التي لها علاقة بالدراسة الحالية، وعلى ما ورد في المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات المملوكة للدولة (OECD, 2015)، فيما يتعلق بمبدأ الإفصاح والشفافية، والتي كانت المرجع الأساس لبناء المؤشرات المرجعية التي استخدمت في استبيان هذه الدراسة، وقد أعدت فقرات استمارة الاستبيان بشكل واضح بحيث تسهل الإجابة عليها، حيث طلب من المستجوبين وضع علامة (✓) أمام الإجابة التي يراها مناسبة.

##### 2.1.3 اختبارات الصدق "الصلاحية":

للتأكد من صدق وصلاحية الاستبيان تم القيام بالاختبارات الآتية:

أ. صدق المحتوى أو (صدق المضمون) Content validity، تم مراعاة صدق المحتوى في استمارة الاستبيان، من خلال التأكد أنَّ جميع المؤشرات التي تحتويها استمارة الاستبيان تغطي جميع أبعاد مشكلة وفرضية الدراسة.

ب. الصدق الظاهري Face validity، للتأكد من أنَّ مؤشرات استمارة الاستبيان تحقق هدف الدراسة، تم تحكيم استمارة الاستبيان من قبل عدد من المتخصصين، وذلك للتأكد من مدى ملائمة مؤشرات استمارة الاستبيان لمجتمع البحث، وأنَّ المؤشرات تقيس ما وضعت لقياسه، بالإضافة إلى مدى ملائمة الإجابات المستخدمة للمؤشرات الواردة في استمارة الاستبيان، ومن تم التوصل إلى الصورة النهائية لاستمارة الاستبيان، حيث وزعت عدد (40) نسخة من

### 4.3 خصائص مفردات عينة الدراسة:

#### 1.4.3 توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

جدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
دبلوم عالي	3	8.1
بكالوريوس	20	54.1
ماجستير	10	27.0
دكتوراه	4	10.8
المجموع	37	100.0

من خلال الجدول (4) يلاحظ أنَّ معظم مفردات عينة الدراسة ممن مؤهلاتهم العلمية بكالوريوس ويمثلون نسبة (54.1%) من جميع مفردات عينة الدراسة، يليهم ممن مؤهلاتهم العلمية ماجستير ويمثلون نسبة (27%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم ممن مؤهلاتهم العلمية دكتوراه ويمثلون نسبة (10.8%) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي هم ممن مؤهلاتهم العلمية دبلوم عالي ويمثلون نسبة (8.1%) من جميع مفردات عينة الدراسة. وبصورة عامة نلاحظ أنَّ معظم مفردات العينة مؤهلاتهم العلمية جامعي فما فوق مما يدل على أنَّ مفردات العينة مؤهلة بشكل كافي مما يجعل إجاباتهم قابلة للاعتماد عليها.

#### 2.4.3 توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي:

جدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

التخصص	العدد	النسبة %
محاسبة	31	83.8
إدارة أعمال	4	10.8
اقتصاد	1	2.7
تمويل ومصارف	1	2.7
المجموع	37	100.0

من خلال الجدول رقم (5) يلاحظ أنَّ معظم مفردات عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة ويمثلون نسبة (83.8%)

فيدل على أنَّ درجة التوافق متوسطة، وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة يختلف معنويًا عن (3) أم لا. وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات الأولية باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة Statistical Package for Social Science (SPSS) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات الأولية.

### 3.3 اختبار الثبات والصدق: (البياني، 2005)

للتأكد من ثبات وصدق " أداة الدراسة " تم حساب معامل كرونباخ ألفا (Alpha Cornbach) ومعامل الصدق الذاتي عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل كرونباخ ألفا لكل محور من محاور استمارة الاستبيان ولجميع المحاور، فكانت النتائج كما بالجدول رقم (3).

جدول رقم (3) نتائج اختبار الثبات والصدق

م	المحور	عدد العبارات (المؤشرات المرجعية)	معامل ألفا الثبات	معامل الصدق
1	مدى توافق مستوى الإفصاح في الشركات المملوكة للدولة الليبية مع توجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).	27	0.930	0.946

من خلال الجدول رقم (3) يلاحظ أنَّ قيمة معامل كرونباخ ألفا (0.930) وهي قيمة كبيرة أكبر من (0.60) وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات، وكذلك فإنَّ معامل الصدق (0.946) وهي قيمة كبيرة وهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد على إجابات مفردات العينة في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

### 4.4.3 توزيع مفردات عينة الدراسة حسب سنوات

#### الخبرة في الوظيفة الحالية:

جدول رقم (7) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

النسبة %	العدد	سنوات الخبرة في الوظيفة الحالية
13.5	5	من 3 سنوات الى 5 سنوات
21.6	8	من 5 سنوات إلى أقل 10 سنوات
64.9	24	من 10 سنوات فما فوق
100.0	37	المجموع

من خلال الجدول رقم (7) يلاحظ أنَّ معظم مفردات عينة الدراسة سنوات خبرتهم في الوظيفة الحالية من 10 سنوات فما فوق ويمثلون نسبة (64.9%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه من سنوات خبرتهم في الوظيفة الحالية من 5 سنوات إلى أقل 10 سنوات ويمثلون نسبة (21.6%) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي من سنوات خبرتهم في الوظيفة الحالية من 3 سنوات إلى 5 سنوات ويمثلون نسبة (13.5%) من جميع مفردات عينة الدراسة، وبصورة عامة نلاحظ أنَّ معظم مفردات العينة لهم خبرة جيدة مما يجعلهم يدركون مؤشرات استمارة الاستبيان بشكل صحيح.

### 5.3 اختبار فرضية الدراسة:

لاختبار معنوية درجة التوافق لكل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى توافق مستوى الإفصاح في الشركات المملوكة للدولة الليبية مع توجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) (عاشور، وأبو الفتوح، 1995)، فكانت النتائج كما في الجدول رقم (8)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3).

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3).

من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه من تخصصهم العلمي إدارة أعمال ويمثلون نسبة (10.8%) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي من تخصصهم العلمي اقتصاد وتمويل ومصارف ويمثلون نسبة (2.7%) لكل تخصص من التخصصين من جميع مفردات عينة الدراسة، وبالتالي فإنَّ تخصص عينة الدراسة له علاقة مباشرة بموضوع الدراسة.

### 3.4.3 توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الوظيفة

#### الحالية:

جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية

النسبة %	العدد	الوظيفة الحالية
5.4	2	مراجع مبتدئ (تحت التمرين)
13.5	5	مراجع
62.2	23	مراجع أول
10.8	4	مدير مكتب
5.4	2	مدير إدارة
2.7	1	مدير عام
100.0	37	المجموع

من خلال الجدول رقم (6) يلاحظ أنَّ معظم مفردات عينة الدراسة وظيفتهم الحالية مراجع أول ويمثلون نسبة (62.2%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه من وظيفتهم الحالية مراجع ويمثلون نسبة (13.5%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه من وظيفتهم الحالية مدير مكتب ويمثلون نسبة (10.8%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه من وظيفتهم الحالية مراجع مبتدئ (تحت التمرين) ومدير إدارة ويمثلون نسبة (5.4%) لكل وظيفة من الوظائف من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي وظيفتهم الحالية مدير عام ويمثلون نسبة (2.7%) من جميع مفردات العينة، وبشكل عام هُناك تنوع في الوظائف مما يزيد في الثقة للنتائج المتحصل عليها.

م	العبارة (المؤشرات المرجعية)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة الاحصائية
	الدولة.				
11	الإفصاح عن الالتزامات التي تم تقديمها نيابة عن الشركة.	3.46	.558	-3.900	.000
12	الإفصاح عن المعاملات المهمة مع المنشآت ذات العلاقة.	3.68	.530	-4.811	.000
13	الإفصاح عن القضايا المهمة ذات العلاقة بالعاملين وباقي أصحاب المصالح.	3.35	.633	-2.968	.003
14	الإفصاح عن أنشطة الشركة التي تنفذها لخدمة المصلحة العامة.	3.62	.639	-4.261	.000
15	الإفصاح عن هيكل الحوكمة والملكية والتصويت الخاصة بالشركة.	3.62	.758	-3.758	.000
16	الإفصاح على تبعية أسهم الدولة في الشركة من الناحية القانونية.	3.68	.669	-4.327	.000
17	الإفصاح عن الجهة المسؤولة عن ممارسة حقوق ملكية الدولة.	3.49	.692	-3.499	.000
18	الإفصاح عن كافة بنود الأصول والخصوم الخارجة عن الميزانية.	3.84	.602	-4.916	.000
19	الإفصاح عن المخاطر المتصلة بالحقوق العمالية والبيئة والضرائب.	3.57	.502	-4.583	.000
20	الإفصاح بشكل كافٍ عن الشراكات مع القطاع الخاص.	3.73	.838	-3.951	.000
21	الإفصاح عن أي استثمار من إحدى الشركات المملوكة في أسهم شركة أخرى	3.76	.796	-4.053	.000

جدول رقم (8) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى توافق مستوى الإفصاح في الشركات المملوكة للدولة الليبية مع توجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

م	العبارة (المؤشرات المرجعية)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة الاحصائية
1	الإفصاح عن أهداف الشركة وأجوازها ومدى الالتزام بها.	3.41	.686	-3.095	.002
2	الإفصاح عن طريقة وكيفية تحقيق أهداف الشركة.	3.81	.569	-4.973	.000
3	الإفصاح عن النتائج المالية والتشغيلية للشركة.	3.73	.732	-4.260	.000
4	الإفصاح عن تكاليف أنشطة الشركة وكيفية تمويلها.	3.51	.651	-3.800	.000
5	الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين.	3.49	.607	-3.838	.000
6	الإفصاح عن أي منافع أو مكافآت عينية تدفع إلى أعضاء مجلس الإدارة.	3.41	.686	-3.128	.002
7	الإفصاح عن مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة وعمليات الاختيار.	3.65	.676	-4.179	.000
8	الإفصاح عن الأدوار التي يؤديها أعضاء مجلس الإدارة في مجالس إدارة أخرى.	3.49	.651	-3.674	.000
9	الإفصاح عن عوامل المخاطرة الممكن التنبؤ بها (تشغيلية، سياسية، معدل صرف) وأي إجراءات اتخذت مواجهتها.	3.57	.801	-3.528	.000
10	الإفصاح عن الضمانات المالية التي حصلت عليها الشركة من	3.62	.828	-3.651	.000

العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة لهذه العبارات.

ولاختبار الفرضية المتعلقة بمدى توافق مستوى الإفصاح في الشركات المملوكة للدولة الليبية مع توجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) (البلداوي، 1997)، فكانت النتائج كما بالجدول رقم (9)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

**الفرضية الصفرية:** متوسط درجة التوافق على مستوى الإفصاح في الشركات المملوكة للدولة الليبية مع توجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3).

**الفرضية البديلة:** متوسط درجة الموافقة على مستوى الإفصاح في الشركات المملوكة للدولة الليبية مع توجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3).

جدول رقم (9) نتائج اختبار (Z) حول متوسط درجة التوافق على

مستوى الإفصاح في الشركات المملوكة للدولة الليبية مع توجيهات

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
مدى توافق مستوى الإفصاح في الشركات المملوكة للدولة الليبية مع توجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).	3.5766	.41035	8.547	.000

من خلال الجدول رقم (9) يلاحظ أنَّ قيمة إحصائي الاختبار (8.547) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أنَّ المتوسط العام لإجابات

م	العبارة (المؤشرات المرجعية)	المتوسط الحسائي	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
	مملوكة.				
22	الإفصاح عن العلاقات بين الإدارة والعاملين بما في ذلك المكافآت واتفاقيات التفاوض الجماعية.	3.65	.676	-4.235	.000
23	الإفصاح عن آليات تمثيل العاملين بالشركة.	3.49	.870	-2.990	.003
24	الإفصاح عن العلاقات مع أصحاب المصالح والمجتمعات المحلية.	3.41	.686	-3.128	.002
25	الإفصاح عن التدابير المتخذة بشأن البيئة والمجتمع وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد.	3.51	.768	-3.380	.001
26	الإفصاح عن برامج تطوير وتدريب الموارد البشرية ومعدلات الاحتفاظ بالموظفين.	3.57	.647	-4.031	.000
27	الإفصاح عن برامج تمليك العاملين لأسهم في الشركة.	3.49	.651	-3.626	.000

من خلال الجدول رقم (8) يلاحظ أنَّ الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بمدى توافق مستوى الإفصاح في الشركات المملوكة للدولة الليبية مع توجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أنَّ متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه



## المراجع العربية:

1. أمين، عبير بيومي (2011)، أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة القرار الاستثماري بسوق الأوراق المالية المصرية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر.
2. البلداوي، عبد الحميد عبد المجيد (1997)، الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية، دار الشروق، ط1، عمان، الأردن.
3. البياتي، محمود مهدي (2005)، تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، ط1، دار الحامد، عمان، الأردن.
4. جناي، علاء الدين محمد، وبراك، محمد (2020)، مقومات تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات وتأثير ذلك على الإفصاح المحاسبي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية، المجلد 7، العدد 2، ص ص 192-209، الجزائر.
5. حسن، إيناس عبد الله (2002)، الفجوة بين الإفصاح في المحاسبة والإفصاح في التدقيق في ظل القواعد المحاسبية، نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، أيار، ص ص: 23 - 30.
6. حنان، رضوان حلوة (2001)، تطور الفكر المحاسبي، مكتبة دار الثقافة، عمان، الأردن.
7. الحياي، وليد ناجي (1996)، المحاسبة المتوسطة، مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي، دار حنين، عمان، الأردن.
8. خصر، نادية سامي (2023)، دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية في ظل الأزمة المالية العالمية دراسة نظرية، مجلة بحوث مستقبلية، العدد 24، كلية الحداثة الجامعة، ص ص 163 - 205.
9. زوينة، بن أفرج (2007)، الاتجاهات العالمية في الإفصاح بالبنوك التجارية، الملتنقى الوطني الأول، مستجدات نوفمبر، الألفية الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة عنابة.

مفردات عينة الدراسة (3.5766) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود ارتفاع في توافق مستوى الإفصاح في الشركات المملوكة للدولة الليبية مع توجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

## 6.3 النتائج والتوصيات:

## 1.6.3 النتائج:

من خلال التحليل السابق تم التوصل إلى مجموعة نتائج أهمها ما يلي:

- أ. أظهرت الدراسة أن مستوى الإفصاح في الشركات المملوكة للدولة الليبية يتوافق بشكل معنوي مع مبادئ الإفصاح والشفافية وفقاً لتوجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).
- ب. يوجد التزام جيد بالإفصاح عن الأهداف والنتائج المالية، بينما كانت هناك مجالات تحتاج إلى تحسين مثل الإفصاح عن المخاطر والإفصاح عن المكافآت.
- ج. يتم الإفصاح عن بنود الأصول والخصوم الخارجة عن الميزانية بمستوى جيد.
- د. هناك إفصاح جيد عن الأنشطة التي تنفذها الخدمة المصلحة العامة.

## 2.6.3 التوصيات:

من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج توصي الدراسة بالآتي:

- أ. على الشركات المملوكة للدولة الليبية الالتزام بأعلى معايير الإفصاح والشفافية، بما يتناسب مع توجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).
- ب. تبني أدلة حوكمة تلبي الممارسات المثلى بما يضمن مستويات عالية من الإفصاح والشفافية.
- ج. إجراء دراسات تقييمية بشكل دوري لتقييم الوضع الحالي للإفصاح ومعالجة أوجه القصور بما يضمن الامتثال للتشريعات النافذة.
- د. تعزيز قنوات التواصل مع أصحاب المصلحة لضمان تلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم فيما يتعلق بالإفصاح.

- codes. International Journal of Disclosure and Governance 13(3):244-261.
2. Barth, M.E., Y. Konchitchki and W.R. Landsman (2013), "Cost of Capital and Earnings Transparency", Journal of Accounting & Economics, Vol. 55/2-3, pp. 206-224, Rochester, NY.
  3. Baydoun, N., Maguire, W., Ryan, N. & Willett, R. (2013) "Corporate governance in five Arabian Countries", Managerial Auditing Journal, vol. 28(1): 7-22.
  4. Bushman, R. M., & Smith, A. J. (2001). Financial accounting information and corporate governance. Journal of Accounting and Economics, 32(1-3), 237-333.
  5. Federico, A., Sabrina, P., Franco, L., Alfredo, C., Catello, S. (2019). The relationship between corporate governance and voluntary disclosure on key financial performance indicators: And empirical analysis on Italian listed companies. New challenges in corporate governance. Theory and practice. Naples, October 3.4
  6. Healy, P. M., & Palepu, K. G. (2001). Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: A review of the empirical disclosure literature. Journal of accounting and economics, 31(1-3), 405-440.
  7. Jiayu Feng, Minhao Qiu. (2022). Principles of Corporate Governance and Financial and Non-Financial Risk Forecast. Advances in Economics, Business and Management Research, volume 219.
  8. Kátia Lemos, Sara Serra and Paula Oliveira Corporate Governance Disclosure: Empirical Evidence in the Portuguese Capital Market, Proceedings of the 18th European Conference on Management Leadership and Governance, ECMLG 2022, (247- 255).
  9. Leuz, C. and P.D. Wysocki (2016), "The Economics of Disclosure and Financial Reporting Regulation: Evidence and Suggestions for Future codes. International Journal of Disclosure and Governance 13(3):244-261.
  10. السويح، عماد علي، وأحمد، محمد الشارف (2016)، مدى تلبية التشريعات الليبية لمتطلبات مبدأ الإفصاح والشفافية الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، كلية العلوم الادارية والمالية التطبيقية، طرابلس، ص ص 57-80.
  11. الشيرازي، عباس مهدي (1990)، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت.
  12. عاشور، سمير كامل؛ أبو الفتوح، سامية (1995)، الاختبارات اللامعلمية، ط1، معهد الإحصاء.
  13. عبد الجليل، حسين؛ الحياي، وليد ناجي (2010)، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، دراسة اختبارية على شركات المساهمة العامة في السعودية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدانمارك.
  14. العيساوي، عوض؛ الحياي، صدام؛ الكسب، علي (2008)، دور الإفصاح المحاسبي في حوكمة الشركات، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة تكريت، المجلد 4 العدد 11، ص ص 134 - 164.
  15. قانون رقم (19) لسنة 2013 في شأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة.
  16. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2019)، حوكمة الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بناء إطار للقدرة التنافسية والنمو.
  17. يوسف، حنا نسيم (2008)، مشاكل القياس والافصاح عن حقوق الملكية ومعالجتها في شركات مساهمة مختارة من محافظة نينوى، رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
- المراجع الأجنبية:
1. Baraibar-Diez, E., Odriozola, M., Sanchez, J. (2016). Transparency through European corporate governance

- Research”, ECGI Working Paper Series in Law, European Corporate Governance Institute, Brussels.
10. Manh Dung Tran & Hong Hanh Ha (2023) Corporate governance disclosure and annual reports quality: An investigation in Vietnam context, *Cogent Economics & Finance*, 11:1, 2173125, DOI: 10.1080/23322039.2023.2173125.
  11. OECD (2005), *Advancing the Corporate Governance Agenda in the Middle East and North Africa: A Survey of Recent Developments*, OECD.
  12. OECD (2010), *Survey on Corporate Governance Frameworks in the Middle East and North Africa*, OECD.
  13. OECD (2015). *OECD Principles of Corporate Governance*.
  14. Stefanescu, C. (2011), disclosure and transparency in E.U. corporate governance codes vs. OECD principles-empirical comparative approach, *Procedia Social and Behavioral Sciences* 24 (2011) 1302–1310.
  15. Vitolla, Filippo; Raimo, Nicola; Rubino, Michele (2020): The determinants of corporate governance disclosure level in the integrated reporting context, In: 8th OFEL (Organizational, Financial, Ethical and Legal Issues) conference on Governance, Management and Entrepreneurship, “From corporations to social entrepreneurs: exploring the different faces of social innovation”, April 17-18 2020, Dubrovnik, Croatia, Governance Research and Development Centre (CIRU), Zagreb, pp. 47-58.
  16. Zattoni, A., Witt, M. A., Judge, W. Q., Talaulicar, T., Chen, J. J., Llewellyn, K., & Shukla, D. (2017). Does board independence influence financial performance in IPO firms? The moderating role of the national business system. *Journal of World Business*, 52(5), 628-639.